بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي بصّرنا بنور الدراية والتوفيق ويسّر لنا
سلوك مناهج التصور والتصديق والصلوة على سيد
محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى آله واصحابه الفائزين
بفنصان التحقيق وبعد فقد سألني فرقة من خلّاني
ورفقة من مخلصي اخواني ان اشرح لهم الرسالة الشمسية
واحقق فيها القواعد المنطقية وافصل مجملاتها الآبية
وابين مبهماتها الخفية واجيل قداح النظر في شرح الفاضل
المحقق والنحرير المدقق قطب الملة والدين الرازي شكر الله مساعيه
وقرن بالافاضة اياديه ولياليه فاصل ما اجمله
بقدر الاستطاعة واسرع امله لمبلغ البضاعة وانقح ما يهبت
اطنب فيه شغفه بالايضاح واسم ما وقع فيه من التسامح
بالافصاح فاجبتهم الى ملتمسهم مع قلة البضاعة وشرحتها
على وفق مقترحهم مع قصور الباع في الصناعة والله سبحانه
ولي التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية
ومنه حسبي ونعم الوكيل قال الحمد لله اقول لما انعم
الله تعالى علينا بافاضة نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف

الى تأليف هذه الرسالة الدرية من آثارها وفيض من
انوارها وكان شكر المنعم واجبا صدر الرسالة بحمد الله تعالى
سبحانه وتعالى لما انه الحق بشيء من ذلك والا فالتوفيق بالحمد
والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وسلم جرا فلا تفي
بحقه قوة الحامد والابداع ايجاد شيء على غير مسبوق بمادة
ولا زمان وكذا الانشاء للتعاقل التكويني لكونه مسبوقا
بالمادة والاحداث لكونه مسبوقا بالزمان ونظام الوجود
هي سلسلة الممكنات التي اولها جوهر عقلي ابداعي هو العقل
الاول ومسك الوجود في الشرف والكمال ويهبط منها نزولا
في النقصان الى ان يبلغ غايته اعني هيولى العناصر ثم
يعود منها نزولا في الكمال الى ان يبلغ غايته اعني الجوهر
العقلي الاحداثي الذي هو النفس الناطقة المتحلية
بصور الكائنات بالفعل كالعقل الاول فكما بدأ منه تعود فيه
واطلق الابداع على ايجاد نظام الوجود نظرا الى ان المجموع المشتمل
على المادة والزمان والمجردات ممتنع ان يكون مسبوقا بمادة
او زمان واراد بالاختراع مطلق الايجاد ليشتمل الامور المادية
وغيرها والوجود صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي للعوض والغرض

فلو وصف الكتاب لمن لا يليق به او وصف شيئا يتنقص
ولو مدح او ثناء لم يكن جودا او ايجادا للموجودات امر لا يليق
لا يعود نفعه الى الواجب تعالى وتقدس فيكون من
محض الجود وانواع الكواشف العقلية من العقول العشرة
المختلفة بالانواع المنحصرة في الاشخاص والافلاك مع ما فيها من
الموجودات الكاملة بالفعل البريئة عن العوق والنقصان
من كمال القدرة والاجرام العلكية من الاعلام التي فوق
العناصر من الافلاك والكواكب وما كانت هي جواهر مجردة
في ذواتها متعلقة بالافلاك ليكون مبادي تحريكاتها وفعالها
فيها النفوس الناطقة الفلكية والملائكة هي سببا
لحركة الافلاك التي هي سبب لحدوث الحوادث في عالم
الكون والفساد ليتم امر الانسان في معاشه ومعاده بذلك
لترتيب معاده ويجد كل مركب كماله اللائق به كانت
افاضتها من محض الرحمة اعني ارادة الخير والنفع للغير و
تخصيص العقول والنفوس السماوية بالذكر للشرف والتعظيم
لما كان استفاضة المطالب واستفادة المآرب مبنية
على مناسبة ما بين المفيض والمستفيض وملائمة ما بين

عن سؤال مقدر بعد ان يقال ان النبي عليه السلام معصوم عن الخطاء والذنوب فلا حاجة الى الصلوة عليه اعني طلب المغفرة من الله اجاب بقوله

المفيد والمستفيد وكان المفيض في عالم القدس و
المستفيض في عالم التعلق وجب التوسل في ذلك
بتوسط ذي حرمة من المستفيض بحيث يجرده عن الواجب
ويفيض بحيث يتعلق على الطالب فلا جرم اردفوا احمد
الله تعالى بالصلوة على النبي عليه السلام اعني الدعاء له
والثناء عليه وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه و
النفس القدسية هي التي لها ملكة استحضار جميع
ما يمكن للنوع دفعة او فرادى من ذلك على وجه يقيني وهذا
كمال الحدس وذلك بحسب اتصالها بالجواهر العقلية
وتنزهها عن الكدورات تميل الى اللذات والشهوات
الحسية والتقدس بالاباطيل والهوى ايل الدنية والمجرات
امور غريبة خارقة للعادة داعية الى الخير والسعادة معونة
لدعوى النبوة والايات اعم من ذلك قال ورتب
اولا ابواب المطلق على ما اسموه علم الكلام
تسعة ١ الكليات ٢ السوفسطائيات ٣ البرهان
٤ القياس والواجب ٥ البرهان وما يتعلق بها
اجزاء العلوم ٦ الجدل ٧ الخطابة ٨ المغالطة ٩ الشعر

وجعل بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر فصارت عشرة
والمتاخرون اخلوا بالصناعات الخمس مع عظم قدرها
وطول لواحق العكوس واللوازم والاقترانات مع قلة
جدواها وصدروا الابواب ببيان حاجة المنطق وجه
الحاجة اليه وموضوعه لما سيجئ فالمصنف رتب كتابه
على مقدمة لبيان الامور الكلية وثلاث مقالات اولها
لبحث الالفاظ والكلمات والتعريفات وبانيها
لبحث القضايا واحكامها كالعكس ولواحقه وخاتمة
للاشارة الى الصناعات الخمس وما يليق بها ووجه
ضبط ان المذكور فيه ان كان خارجا عن ابواب المنطق
ومقاصدها فهي المقدمة والا فان كان البحث عن
المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كان عن المركبات الغير
المقصودة بالذات فهي المقالة الثانية والا فان كان عن
المركبات المقصودة باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة
والا فهي الخاتمة وما قيل من ان البحث عن المركبات المقصودة
ان كان باعتبار الصورة فهي المقالة الثانية وان كان
باعتبار المادة فهي الخاتمة مشعر بان الخاتمة مقصورة على

مواد الاقيسة وليس كذلك بل تشمل على اجزاء العلوم
ايضا على انه جعل مورد القسمة ما يحكم به المنطق
وكغير المقدمة من هذا القبيل بحث النظم ثم ترتيب المصنف
ليس كما ينبغي لانه جعل بحث الالفاظ في المفردات
مع شموله للمركب وجعل المقصود وغيره من المركب
مقالتين ومن المفرد مقالة واحدة قال اما المقدمة
اول مقدمة الكتاب ما يذكر في قبل الشروع في
المقاصد للارتباط بها ومن هنا لا يرد بانه الاولى بيان ما يحتاج
الحاجة اليه اعني معرفة غايته ومنفعته الثاني بيان ما يتم
اعني تفسير ما يتم جميع مقاصده على وجه مميز عما عداه
والثالث بيان موضوعه اعني بعينه حتى يتميز هذا
العلم ونفسه عن العلوم الآخر حتى يحصل له اسم واحد على
الانفراد فان تمايز العلوم في ذواتها ليس الا كتمايز
الموضوعات حتى لو لم يكن لهذا موضوع متمايز لموضوع ذاك
بالذات او بالاعتبار لم يكونا علمين ولم يصح تعريفهما بوجهين
مختلفين للزم العلم عما هو عين جميع ما يبحث عنه من الاعراض الذاتية
للموضوع باعتبار واحد ووجه ارتباط المقاصد بالامور الثلثة

اي وجه ارتباط المقاصد ببيان غايته وبيان موضوع

واحترز بقوله الا انها مغايرة بالاعتبار عما ان النحوي يبحث عن الكلمة من حيث الاعراب والبناء والصرفي من حيث الصيغ

لانها تابعة وايما بعض ان المضمر فهم الجزء في ضمن الكل وبواسطة

فهمه والالتزام فهم اللازم وبواسطة فهمه وكل تابع للموضوع له

انه تابع ان حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بدون

المتبوع مهما لا يوجدان بدون المطابقة وانما قيد بالحيثية

لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون في تلك الحال

تابعا كالحرارة التابعة للنار فانها يوجد مع الشمس لكن

لا تكون حينئذ تابعة للنار وما ذكرنا من معنى الحيثية تبين انه

ليس قيدا للموضوع له بل هو قيد للحمل اي جعله للتبعية فافهم

اللازم من لفظ الملزوم متأخر عن فهم الملزوم واما فهم الجزء

فيسابق على فهم الكل فكيف يكون التضمن تابعا للمطابقة فالجواب

من وجوه الاول ان اللفظ اذا اطلق على الكل يفهم منه الكل

من غير ملاحظة للاجزاء على الانفراد واخطارها بالبال ثم بالتبع

الذهن الى الاجزاء منفصلة متميزة واما يتحقق التضمن عند الالتفات

التابعية نظر الى ان التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء

واللازم في ضمن الكل والملزوم وبتوسطها حتى لو قصد باللفظ

مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة على ما سيجيء وعلى هذا فالتبعية

ظاهرة

ظاهر الثالث ان المراد بتبعيتها انما دلالة على الجزء و

اللازم بواسطة الوضع للكل والملزوم المستلزم للمطابقة

على ما سنذكره لان المطابقة متبوع والمتبوع من حيث

انه متبوع لا يوجد بدون التابع فيلزم من استلزام المطابقة

اياها لا ما نعول عليه انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع

دائما وهو ممنوع اذ قد يوجد مطابقة لا يتبعها التضمن كما في البسائط

والالتزام على ما عرفت فلم اذا طلق اللفظ على جزء المعنى

او لازمه مجازا مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له

فقد تحقق التضمن والالتزام بدون المطابقة فالجواب عنه

من وجوه الاول انا لا نسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن او

التزام بل مطابقة لان المراد بالوضع في تعريف الدلالات اعم

من الحرفي الشخصي كما في المفردات والكلي النوعي كما في المركبات

والا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع

بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في موضعه فدلالته عليه

بالمطابقة لانه دلالة على ما وضع له بالنوع والتضمن انما هو فهم

الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم مع الملزوم وبتبعيته

لا نعال فحينئذ يلزم انحصار الدلالات في المطابقة فحري ان

اللفظ بازاء الجزء واللازم موضوع بالنوع لانا نقول

الموضوع بالنوع عندنا المجاز ومعنى ذلك انه ثبت منهم ان لفظ الكل

والملزوم يستعمل ويراد به الجزء واللازم بشرط قرينة مانعة

عن ارادة الكل والملزوم واما عند انتفاء القرينة فالوضع بمنوع

والتضمن والالتزام متحققان كما لفاهم الجزء واللازم ضمنا وتبعا

عند ارادة الكل والملزوم ولو سلم الوضع النوعي في هذه الحالة

فلا نسلم ان الفهم بسبب بل الفهم لازم سواء ثبت منهم هذا الحكم

الكلي او لم يثبت الثاني انا لا نعني بالدلالة الفهم بالفعل بل كون

اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لفظا اطلق بالنسبة الى العالم بالوضع

والمجاز بالنسبة الى المعنى الحقيقي كذلك ضرورة انه موضوع له

والوضع يستلزم الدلالة بهذا المعنى الثالث ان المراد باستلزامها

المطابقة ان كل لفظ له دلالة تضمنية او التزامية فله دلالة

مطابقية في الجملة وان لم تكن في تلك الحالة والدال

اللفظ الدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه

اي ما عنى به وقصد مركب فلابد من ان يكون له جزء ملفوظ

او مقدر وبجزء دلالة "على معنى" وذلك المعنى جزء المعنى الذي قصد به وتلك

الدلالة معصودة والا فمفرد بان لا يكون للفظ جزء كمن اول استفهام

سوم

او يكون له جزء غير دال على معنى كزيد او يكون له جزء دال على معنى

لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله او يكون له جزء دال على

جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته عليه مقصودة كالحيوان

الناطق علما لشخص انساني فانه يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص

من غير ان يقصد بكل من الحيوان والناطق منفردا الاصلي والمراد

بالقصد القصد الحادث على قانون الوضع حتى لو قصد بالزاي من

زيد او بالحيوان من الحيوان الناطق العلمي معنى لم يعتد به لم يجعل

مركبا وصنائع من وجهين احدهما انه ان اريد بالقصد القصد

بالفعل فالمركبات قبل استعمالها والقصد الى معانيها لا دخل في

تعريف المفرد ويخرج عن تعريف المركب وان اريد انه ان كان بحيث

يقصد به الدلالة على جزء المعنى فمركب والا فمفرد فمثل الحيوان

الناطق العلمي يخرج عن حد المفرد ويدخل في حد المركب لانه

بحيث يقصد بجزئه الدلالة على مفهوم الحيوان والناطق اللذين

هما جزءا الشخص المسمى به وذلك عند اطلاقه على الانسان فايا ما كان

يتقض التعريفان معا ومنعا فلا بد من ان يقيد قصد الدلالة

على جزء المعنى بحين القصد الى المعنى حتى يكون المركب ما يقصد

بجزئه الدلالة على جزء معناه حين ما يقصد به ذلك المعنى والمفرد

بخلافه والمجموع للناطق بين ما يقصد به الشخص المسمى به لا يقصد
بلفظ الحيوان والناطق منهما اصلا فهو احد اجزاء حد المفرد
دون المركب وثانيها ان تعدد الدال بالمطابقة محالا فايدة فيه
بل يلزم منه خروج المفردات والمركبات المجازية عن التعريف
اللهم الا ان يحمل المجاز دالا بالمطابقة فان قلت انما قيد بالمطابقة
لوجوه الاول ان الدال بالتضمن او الالتزام لا يتم جميع الالفاظ
فيبقى ما ليس له جزء او لازم بين خارج عن المعنى
الثاني ان المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين او المركب
الذي لازمه البين امر بسيط لا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني
او الالتزامي لم يكن له جزء فيخرج عن حد المركب
والمعول لجواز كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابقي ومفردا
بالنسبة الى المعنى التضمني او الالتزامي كعبد الله بالنسبة الى
الواضع على ما زعم الشارح للمفرد عبد الله كلاهما بالنسبة الى المطابقي
وليس له بالنسبة الى التضمني بعيد للمفرد بتفسير اسمي للفظ
المفرد والمركب وهم لا يطلقون المفرد على مثل هذا المركب اصلا
كلا فان عبد الله على الثالث حاد كما مر في الجامع ان الدال
بالتضمن او الالتزام لا ينقسم الى المفرد والمركب ضرورة انتفاض

المفرد

المفرد باللفظ المركب من الجنس والفصل وانه يدل
على كل واحد منهما بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام
ولا يقصد بشيء من جزئيه شيء من اجزاء معنى الجنس والفصل ولا شيء
من اجزاء لازمه الذهني مع انه مركب الرابع ما ذكره الشارح
من ان الافراد والتركيب قد يتحققان بالنسبة الى المعنى المطابقي
دون التضمني او الالتزامي كما في المركب الذي هو ان بسيطان
او لازمه الذهني بسيط واما بالنسبة الى التضمني او الالتزامي
فلا يتحقق الا افراد بالنسبة الى المعنى المطابقي لانه متى دل جزء
اللفظ على جزء المعنى التضمني او الالتزامي دل على جزء المعنى المطابقي
اما الاول فللتلازم جزء الجزء جزء واما الثاني فلامتناع تحقق الالتزام
بدون المطابقة فيكون المطابقي اولى بالاعتبار قلت ع الوجهين
الاولين خلل ظاهر اما الثالث فلانا لا نسلم انه لا يقصد بجزئه
شيء من اجزاء معنى الجنس والفصل او اللازم فانه لفظ اقصد مجموع
الجنس او الفصل او اللازم فقد قصد جزءه ضرورة فلا بد من
تقييد الجزء واللازم بالبسيط وح يرجع الى الوجه الثاني واما
الرابع فلان قوله متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي دل على
جزء المعنى المطابقي ممنوع لجواز ان لا يكون للمطابقي جزء اصلا وامتناع

# نهاية المخطوطة